



الجلسة ٦٣٨٧

الجمعة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أباكان	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد فوكسينوفيتش
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد مونغارا - موسوتسي
	فرنسا	السيد بريانس
	لبنان	السيد عساف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مارك لايل غرانت
	المكسيك	السيد هيلر
	النمسا	السيد ماير - هارتغ
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة أندرسون
	اليابان	السيد مياجيما

## جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

### الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

”إن مجلس الأمن يؤكد من جديد إدانته القوية لعمليات الاغتصاب الجسيمة التي حدثت شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية في أواخر شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، وإذ يعيد تأكيد قراراته ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) و ١٩٢٥ (٢٠١٠) وإذ يشير إلى بياناته الصادرة إلى الصحافة في ٢٦ آب/أغسطس، و ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر، يحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على كفالة محاكمة مرتكبي هذه الجرائم البشعة محاكمة سريعة وعادلة وإبلاغ مجلس الأمن بالتدابير المتخذة تحقيقاً لهذه الغاية.

”ويعرب مجلس الأمن عن استعداده للنظر في جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك اتخاذ تدابير موجهة ضد مرتكبي هذه الجرائم.

”إن مجلس الأمن يشدد على المسؤولية الأساسية التي تتحملها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان الأمن في إقليمها وحماية المدنيين فيها مع احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

”إن مجلس الأمن يدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إدانة هذه الفظائع، وتقديم مساعدة فعالة إلى ضحايا الاعتداء الجنسي ودعم الجهود التي يضطلع بها جميع الأطراف المعنية، بما فيها المجتمع المدني من أجل حماية ومساعدة الضحايا والحيلولة دون حدوث مزيد من العنف.

”إن مجلس الأمن يعيد تأكيد دعوته الملحة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تنهي، بالتعاون مع الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى، ظاهرة الإفلات من العقاب؛ ويجب بصفة خاصة مساءلة من يتحملون مسؤولية ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وقد عقد مجلس الأمن العزم على دعم السلطات الكونغولية في التصدي للأسباب الجذرية للحوادث المذكورة أعلاه.

”ويشدد مجلس الأمن على أن الكفاح ضد الإفلات من العقاب يشكل جزءاً لا يتجزأ من إصلاح قطاع الأمن الذي تمس الحاجة إليه. ويشجع المجلس السلطات الكونغولية على مواصلة جهودها، بدعم من الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حدود ولايتها الحالية، إلى توطيد قدراته العسكرية، ودعم تدريب

المتحدة الشاملة لمكافحة العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويتطلع مجلس الأمن إلى رحلتها إلى البلد في أواخر هذا الشهر ويطلب إحاطة لدى عودتها.

”يطلب مجلس الأمن إحاطة من الأمين العام بشأن استراتيجية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لحماية المدنيين والتحديات الشاملة التي تواجهها البعثة في تنفيذ هذه الاستراتيجية. ويواصل مجلس الأمن تأييد اتباع نهج شامل لحماية المدنيين ولضمان السلام والأمن في المنطقة، ولا سيما بذل الجهود للتعجيل على نحو فعال بتزاع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الجماعات المسلحة الكونغولية وبزاع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج للجماعات المسلحة الأجنبية؛ وللمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وإقامة سلطة فعالة للدولة وتعزيز سيادة القانون في المناطق المتأثرة بالتزاع“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2010/17.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

وتجهيز الشرطة الوطنية الكونغولية وتعزيز قدرات النظام القضائي، فضلا عن النظم الإصلاحية.

”إن مجلس الأمن يحيط علما، مع الاهتمام بالتوصيات التي قدمتها إدارة عمليات حفظ السلام لتعزيز الجهود الرامية إلى حماية المدنيين والدفاع عنهم وتحسين الأثر الذي تحدثه بعثة منظمة الأمم المتحدة، في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

”إن مجلس الأمن يؤكد حاجة البعثة إلى تحسين العلاقات مع المجتمعات بطرق من بينها تحسين آليات جمع المعلومات وأدوات الاتصال. وفي هذا الصدد، يحث مجلس الأمن البعثة على متابعة جهودها لتعزيز تفاعلها المنتظم مع السكان المدنيين من أجل توطيد الثقة وإذكاء الوعي والفهم بشأن مهمتها وأنشطتها. ويوجه المجلس الانتباه إلى أهمية زيادة الاتصال المجتمعي، وزيادة الدوريات وأجهزة الاتصال المناسبة في المناطق المطلوبة.

”إن مجلس الأمن يؤيد شن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري حملة للتوعية، بعدة سبل من بينها محطة إذاعة أو كابي، لتشجيع ضحايا العنف الجنسي على الإبلاغ والتماس العلاج والمساعدة القانونية.

”يؤكد مجلس الأمن من جديد تصميمه على القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والأطفال أثناء النزاعات المسلحة وبعد انتهائها، ويؤيد أعمال الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في النزاع ويشجعها على الاتصال المنتظم بوحدة العنف الجنسي التابعة للبعثة لتنسيق استجابة الأمم المتحدة ورصد تنفيذ استراتيجية الأمم